

A



H/A/43/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 سبتمبر 2023

الاتحاد الخاص للإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (اتحاد لاهاي)

الجمعية

الدورة الثالثة والأربعون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)
جنيف، من 6 إلى 14 يوليو 2023

التقرير

الذي اعتمده الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/64/1): 1 إلى 6 و9 و10 و12 و16 و21 و26 و27.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 16، في التقرير العام (الوثيقة A/64/14).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 16 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السيد ديفيد ر. جيرك (الولايات المتحدة الأمريكية). وانتخب السيد باسكال فور (فرنسا) رئيساً للجمعية؛ وانتخب السيد خافيير صوريا كوينتانا (إسبانيا) والسيد كوس يساه أكوإي (غانا) نائبين للرئيس.

البند 16 من جدول الأعمال الموحد

نظام لاهاي

5. رحب الرئيس بطرف متعاقد جديد في جمعية اتحاد لاهاي منذ دورتها الأخيرة في يوليو 2022، وهو موريشيوس. بالإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس إلى أن انضمام البرازيل إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي سيدخل حيز النفاذ في 1 أغسطس 2023.
6. استندت المناقشات إلى الوثيقة H/A/43/1.
7. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تحتوي على اقتراح رئيسي واحد، وهو تعديل البند 2.1 من جدول الرسوم لزيادة مبلغ الرسم الأساسي لكل تصميم إضافي مدرج في طلب دولي من 19 فرنكا سويسريًا إلى 50 فرنكا سويسريًا. وإضافة إلى ذلك، تحتوي الوثيقة على اقتراح ثانوي ثان يتألف من حذف عنصر رسوم خاص باستخدام الفاكس. واستذكرت الأمانة أن الاقتراح الرئيسي نشأ عن المناقشات المتعلقة بمبدأ الاستدامة المالية لاتحاد لاهاي والتي بدأت في الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليهما فيما يلي على التوالي بعبارتي "الفريق العامل" و"نظام لاهاي") في عام 2015. وقد أدت هذه المناقشات إلى أن يوصي الفريق العامل في عام 2019، بالنظر في عجز اتحاد لاهاي وحقيقة أن الرسوم لم يتم تعديلها منذ عام 1996، ويقدم الاقتراح الحالي إلى جمعية اتحاد لاهاي للنظر فيه في دورتها لعام 2020، مع تاريخ مقترح لدخوله حيز النفاذ في 1 يناير 2021. وبسبب تفشي جائحة كوفيد-19، عقدت جمعيات الويبو لعام 2020 بجدول أعمال مقتضب، وهو ما لم يسمح بتقديم الاقتراح. وبعد ذلك، وفي ضوء التأثير السلبي المستمر للجائحة على المستخدمين بالإضافة إلى تطوراتها التي لا يمكن التنبؤ بها، لم يقدم الاقتراح مرة أخرى إلى جمعية اتحاد لاهاي في عامي 2021 و2022. وأوضحت الأمانة كذلك أن الفريق العامل، في دورته الأخيرة، التي عقدت في ديسمبر 2022، وافق على تقديم الاقتراح إلى جمعية اتحاد لاهاي، رهنًا بإجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء اتحاد لاهاي. وقد أجرى المكتب الدولي هذه المشاورات في مارس من هذا العام وأظهرت تلك المشاورات التأييد العام لتقديم الاقتراح إلى الدورة الحالية. لذلك، سعت هذه الوثيقة إلى تنفيذ التوصية التي قدمها الفريق العامل في عام 2019، مع تاريخ مقترح معدل لدخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2024.
8. وأحاط وفد الصين علمًا باعتبارات المكتب الدولي وجهوده فيما يتعلق بتحسين الوضع المالي لنظام لاهاي. وذكر أن بلده منذ انضمامها إلى اتفاق لاهاي العام الماضي، لاحظت حماسًا بين مستخدميها في استخدام نظام لاهاي لحماية تصاميمهم. وسرعان ما أصبح عدد الطلبات الواردة من الصين من أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم، وقدم المستخدمون الصينيون مساهمات مهمة في زيادة دخل النظام. وذكّر الوفد جمعية اتحاد لاهاي بأنه أثناء المناقشات المتعلقة بإدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، كانت بعض الدول الأعضاء قلقة بشأن زيادة الرسوم المحتملة الناتجة، والتي قد تثبط استخدام النظام. واقترح الوفد إجراء تقييم كامل لتأثير تعديل الرسوم على المستخدمين. وقد فهم الوفد أن زيادة الرسوم من شأنها أن تساعد في تخفيف عبء الوضع المالي للنظام. ولكن للحفاظ على جاذبية نظام لاهاي، اقترح الوفد أن يقوم النظام بتحسين السياسات ذات الصلة وفحص العمليات وإدخال لغات جديدة في أقرب وقت ممكن لتوفير خدمة ملائمة وفعالة للمستخدمين في جميع البلدان وتسهيل التطوير السليم وطويل الأمد لنظام لاهاي.
9. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأنه يتوقع إدخال اللغتين الروسية والصينية في أقرب وقت ممكن في نظام لاهاي. وأشار الوفد أيضًا إلى الاستقرار المالي للويبو، الذي أكدته شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال الدورة السادسة والثلاثين للبرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالأثر المالي لإدخال لغات جديدة على اتحاد لاهاي، رأى أنه ينبغي تطبيق مبدأ تضامن الاتحادات. ورأى الوفد أن برنامج العمل والميزانية المقترح للثلاثين 25/2024 يحتوي على موارد كافية لتعزيز التعددية اللغوية بما يتماشى مع سياسة اللغات المنفحة والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للويبو. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يكون لإدخال لغات جديدة تأثير سلبي على المودعين والمستخدمين، ولا ينبغي أن يفرض عليهم عبئًا ماليًا إضافيًا من حيث الرسوم. وأيد الوفد أيضًا تطوير نظام أكثر كفاءة لإدخال لغات جديدة، باستخدام الترجمة بمساعدة الآلة وتقنيات الترجمة الأخرى، والتي من شأنها أن تقلل بشكل كبير من التكاليف البشرية والمالية. وأخيرًا، أضاف الوفد أن إدخال اللغة الروسية سيحسن أيضًا بشكل كبير خدمات الويبو العالمية للمودعين وأصحاب الحقوق الناطقين باللغة الروسية، بما في ذلك من البلدان في منطقتهم.
10. وأيد وفد جمهورية كوريا التعديلات المقترحة على جدول الرسوم. وأقر الوفد بضرورة تنفيذ زيادة معقولة في الرسوم، التي لم تتغير لفترة طويلة. وذكر أنه بعد الدورة الأخيرة لفريق لاهاي العامل، التي عقدت في عام 2022، تم إجراء دراسة استقصائية بين مودعي طلبات لاهاي في جمهورية كوريا. وأظهرت الدراسة أن زيادة الرسوم يمكن أن تقلل من ميزة نظام لاهاي. ولذلك اقترح الوفد أن أي زيادة أخرى في الرسوم في المستقبل يجب أن تُقرر بعد النظر بعناية في وجهة النظر التي قدمتها دول أعضاء ومستخدمون رئيسيون.
11. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بقوة نجاح نظام لاهاي. وأضاف الوفد أنه من المهم لمودعي التصاميم الصناعية حماية تصاميمهم بشكل فعال في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا النحو، أيد هذا الوفد التطور المستمر لهيكل الرسوم الذي يضمن استدامة نظام لاهاي من حيث الرسوم التي يدفعها المستخدمون، وألا يكون له تأثير سلبي على ميزانية الويبو. وأشار الوفد إلى أن الرسوم الأساسية ظلت دون تغيير لأكثر من عقدين، أي أن الرسوم ثابتة ولم تزد رغم أن نظام لاهاي تكبد عجزًا مستمرًا ورغم ارتفاع التكاليف

في جميع أنحاء العالم. ولذلك أيد الوفد اقتراح تعديل جدول الرسوم كما هو وارد في مرفقات الوثيقة H/A/43/1. وأشار الوفد أيضًا إلى أن إجراء مراجعة أوسع لجدول الرسوم سيكون مناسبًا لضمان الاستدامة المالية لنظام لاهاي، على النحو الذي وافق عليه الفريق العامل سابقًا. ورأى أن من الحكمة، بل ومن المتوقع، أن يقوم نظام لاهاي بمراجعة وتحليل وضعه المالي بشكل دوري وتحديث رسومه حسب الحاجة لمواصلة المسار نحو الاستدامة المالية. وهذا النهج بالغ الأهمية لكل من أنظمة تسجيل الملكية الفكرية في الويبو.

12. وأشارت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) إلى أن نظام لاهاي أدى دورًا رئيسيًا في مجال الملكية الفكرية من خلال توفير إطار قانوني قوي وفعال لحماية وتعزيز حقوق التصميم الصناعية على المستوى الدولي. وإضافة إلى ذلك، قام النظام بتبسيط عملية الحماية إلى حد كبير من خلال منح المبدعين إمكانية إيداع طلب واحد، مما أدى إلى تقليل العبء الإداري والتكاليف المرتبطة به بشكل كبير. وقد ثبت أن هذا أمر حيوي لتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية في بلدان المدرسة، ولهذا السبب تعتبر المدرسة أن من الأهمية بمكان أن يكون نظام لاهاي مستدامًا اقتصاديًا. وأضافت الممثلة أن هذا يعني أن التكاليف ذات الصلة تحتاج إلى تقييم وتعديل، مع مراعاة الحقائق الاقتصادية في البلدان بحيث يكون هناك تعزيز للمشاركة الكاملة والعادلة في نظام لاهاي، مما يضمن تكافؤ الفرص والمشاركة الشاملة لجميع الدول الأعضاء. وأخيرًا، عرضت الممثلة تعاون المدرسة الأكاديمي على الجمعيات واللجان الدائمة والدول الأعضاء ولا سيما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل إحراز تقدم في هذا الصدد.

13. اعتمدت جمعية اتحاد لاهاي التعديلات المقترحة إدخالها على جدول الرسوم، على النحو المبين في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة H/A/43/1، على أن تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2024.

[نهاية الوثيقة]